في إطار جهود الحكومة لتصحيح ومعالجة أوضاع المتقاعدين

دراسة ميدانية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين

صنعاء / بشير الحزمي

بدأت قبل أيام في أمانة العاصمة ومحافظات عدن والحديدة والمكلا وسيئون وتعز عملية تنفيذ الدراسة الميدانية الخاصة بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين والتي ينفذها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والهيئة العامة للمعاشات وذلك ضمن استراتيجية الحكومة لمعالجة أوضاع المتقاعدين. وتهدف الدراسة التي ستنفذ من قبل عشرة باحثين بشكل رئيسي الى التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمتقاعدين والمشاكل التي يعانون منها والحلول الممكنة لها وذلك من خلال التوصل الى الاهداف الفرعية للدراسة والمتمثلة في التعرف على التركيبة الاجتماعية للأسر التي يعولها المتقاعدون وعلى المتغيرات الاجتماعية في حياة المتقاعدين الناجمة عن الاحالة للتقاعد والانشطة المجتمعية للمتقاعدين وتأثير التقاعد على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي للمتقاعد واستشراف أوضاع المتقاعدين مستقبلا لتحسينها في السنوات المقبلة .

وفي حديث خاص لصحيفة(14 أكتوبر) قالت الأخت / فاطمة مشهور نائبة مدير المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والقائم بأعمال المدير العام: إن هذه الدراسة تعتبر ذات أهمية كونها تعنى بشريحة مهمة من المواطنين من موظفي الدولة السابقين الذين قدموا خدمات جليلة في مواقع أعمالهم السابقة وأضافت إن هذه الدراسة هي الاولى من نوعها في اليمن لا سيما بعد إجراء الحكومة لسلسلة من الاصلاحات الوظيفية وبخاصة الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وإشارة الى النتائج التي ستخلص إليها الدراسة ستكون بمثابة القاعدة الاساسية لإتخاذ قرارات ناجحة بشأن تحسين أوضاع المتقاعدين اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وبلورة موقف سياسي واجتماعي عام للإقرار باستمرار دور هذه الشريحة الهامة بعد التقاعد في الحياة العامة وبفاعلية أكبر ومشاعر انسانية أكثر احتراماً وتقديراً لدورهم السابق واللاحق له من قبل الدولة والمجتمع باعتبار أن التوقف عن العمل الوظيفي الرسمي هو انطلاقة نحو مشوار حياة جديدة أكثر عطاء وابداعاً وليس نهاية لها .

وإكدت إن أهمية الدراسة تكمن في أنها ستلامس حياة المتقاعدين اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وأن تنفيذها جاء نتيجة لانعدام الدراسات الاجتماعية الميدانية التي تتناول قضية المتقاعدين في اليمن وحياتهم ونوعية المشاكل التي يعانون منها وأساليب مواجهتها والآثار الناجمة عنها وتتعقد هذه المشكلات مع تزايد حجم المسؤوليات الاسرية التي تلقى على كاهل المتقاعدين مع سوء احوالهم المالية وضالة المعاشات التقاعدية التي يستلمونها مشيرة الى ان شريحة المتقاعدين من الجنسين في بلادنا تحتاج الى رعايه وتحسين أوضاعهم فهؤلاء المتقاعدين يتزايدون عاماً بعد عام ومع تزايدهم تزداد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية منوها بأهمية النتائج التي ستخرج بها الدراسة والتي من شأنها أن تساعد في الوصول الى نتائج تعزز جهود وزارة الخدمة المدنية في التعاطي مع قضايا المتقاعدين بهدف تحسين أوضاعهم من خلال التحليل والتشخيص للعوامل المؤثرة والدافعة الهادفة الى معرفة كافة الاوضاع التي تحيط بهم والتي تؤثر على حياتهم اليومية ونمط معيشتهم والتي ستمكن المخططين والمنفذين لبرامج التأمينات الاجتماعية من البحث عن السبل لمواجهة تلك المشكلات والاحتياجات غير المبالية لهذه الفئة ومعالجتها في البرامج الاستثمارية العامة للحكومة بالاعتماد على مخرجات ونتائج الدراسة .

الدراسة تهدف الى تكوين قاعدة بيانات أساسية لاتخاذ قرارات ناجحة لتحسين أوضاع المتقاعدين

وقالت إن دراسة أوضاع هذه الشريحة العصمة التي كان لها اسهام كبير في رفد الحياة والتنمية والتقدم في اليمن بجهود مثمرة ونتائج ملموسة واصبحت مهمشة اجتماعياً أو مقصية عن مجالات عملها السابقة تحتاج الى دراسة كمية ونوعية لمعرفة أوضاعها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية خاصة وأن عددها الاجمالي وصل الى 59098 متقاعداً حتى نهاية عام 2004م طبقاً لتقرير الهيئة هؤلاء المتقاعدون يمتلكون ثروة الخبرة والمعرفة وبمقدرتهم اتخاذ القرارات والقيام بالانشطة المختلفة التي تؤثر في حياتهم وحياة من حولهم لذلك تطالب برامج التنمية للأمم المتحدة معاملتهم كأعضاء ذوي فعالية لما يقدمونه من اسهامات في اسرهم ومجتمعاتهم وتقديم الرعاية والدعم إذا ما أحتاجوا الى ذلك.

وأكدت أن شريحة المتقاعدين يمكن أن تتحول الى شريحة منتجة إذا ما حظيت باهتمام خاص فقد جاء مفهوم الشيخوخة الذي تبناه مؤتمر الدوحة العالمي لرعاية المسنين متماشياً وروح العصر الحالي حيث اعتبر مفهوم الشيخوخة المنتجة هو نواة منظومة الحقوق التي تؤكد على مبدأ دور المسن المتقاعد المنتج في الحياة ويجب أن يعني المجتمع بأهمية دوره في العملية التنموية.

وأضافت بالقول ونظراً لصعوبة الظروف التي يواجهها المتقاعدون في تسير أمور حياتهم اليومية والمعيشية والتي تعرضهم لمشكلات عدة لذلك لابد من تقصي هذه الاوضاع والظروف وتحليلها بإلقاء مزيد من الضوء عليها على مدى العشر سنوات الماضية ومقارنتها بأوضاع المتقاعدين حديثاً لكي تكتمل الصورة ويتاح لراسمي السياسات المعنية لشؤون المتقاعدين ويتاح لهم فرص اتخاذ السياسات والاستراتيجيات والقرارات الملائمة لتحسين أوضاعهم بما يضمن لهم سبل العيش الكريم .

وأوضحت بأن التقاعد يعتبر هو المصير المحتوم لكل موظف أو موظفة بطريقة أو بأخرى وخصوصاً أنه في الآونة الآخيرة بعد إرتفاع مستويات المعيشة في اليمن وتضرر الكثير من الشرائح الاجتماعية جراء برنامج الاصلاح المالي والاداري كانت شريحة المتقاعدين أكثر الشرائح تضرراً لمحدودية مصادرها وقلة رواتب المستفيدين فيها بالاضافة الى أنهم عادة أما كبار السن أو من اسر فقدت عائلها أو ممن تعرض عائلهم لحوادث أو إصابة افقدته المقدرة على العمل والكسب وتزداد المشكلة تعقيداً كلما ارتفعت مستويات المعيشة وازدادت اسعار المتطلبات الغذائية والصحية والاجتماعية ارتفاعاً .

وأشارت الى أن مجتمع الدراسة هم المتقاعدون المدنيون الاحياء من الجهات الحكومية الذين يتسلمون معاشاتهم التقاعدية من الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات في المدن التالية الامانة – عدن– الحديدة – المكلا – سيئون – تعز وذلك للإعتبارات التالية :

– أولاً أن المتقاعدين من هذه الهيئة هم الاكثر تنوعاً ومن جميع الجهات الحكومية العامة والمختلطة ونظراً لقلة الامكانيات الكافية لعدم شموليتها للسلك العسكري والقطاع الخاص .

– وثانياً لأن الست المدن المختارة هي المذكورة دون غيرها لأنها كانت هي الاكثر عدداً من حيث المتقاعدين بناء على احصائيات الهيئة .

– وثالثاً إن إختيار المتقاعد ككيان اسري لها عائل بعكس الاسر التي توفي عائلها وأصبح المعاش التقاعدي موزعاً بين الورثة .

– آمل في أن تعني دراسات لاحقة بالمتقاعدين من صندوق التقاعد العسكري والمؤمن عليهم من مؤسسة التأمينات الاجتماعية يعد تنفيذ هذه الدراسة والاستفادة من نتائجها في هذا المجال .وقالت إن نطاق وحجم الدراسة يشمل المتقاعدين الذين احيلوا الى التقاعد خلال الفترة من 1 / 1 / 1996 الى 1 / 31 / 2006م أي الاحدى عشرة سنة السابقة لهذه الدراسة والذي بلغ اجمالي عددهم ،(18197) متقاعداً ومتقاعدة منهم (15043) من المذكور (3154) من الإناث ويتوزع هؤلاء المتقاعدون على المحافظات الست وذلك على النحو التالي (3971) متقاعداً في امانة العاصمة (6576) في محافظة عدن (2521) في محافظة تعز (2267) في المكلا (1989) في سيئون (873) في الحديدة .

أما عن عينة الدراسة فقد تم تحديدها بنسبة 5٪ من مجتمع الدراسة حيث سيتم أخذ كشوفات عن المتقاعدين في المحافظات المذكورة واختيار الاسماء والعناوين للمتقاعدين الاحياء وبطريقة العينة العشوائية المنتظمة وفقاً للمخطط التالي :

– نسبة 5٪ من المتقاعدين الذين بلغوا أحد الآجلين .

– نسبة 5٪ من المتقاعدين الذين أحيلوا الى التقاعد نتيجة لإصابة عمل .

– نسبة 5٪ من المتقاعدين الذين تقاعدوا بناء على طلبهم .

– نسبة من المتقاعدين حسب تاريخ الإحالة الى التقاعد .

– ولضمان التمثيل النسبي تم تخصيص نسبة 5٪ من العينة المختارة للإناث المحالات الى التقاعد وتنويعها بهذه النسب بسبب وجود تباينات في المعاش التقاعدي تختلف باختلاف مبلغ المعاش التقاعدي باختلاف الجهة التي كان يعمل بها المتقاعد سابقاً .

كما سيتم اختيار الاسماء آلياً بطريقة العينة العشوائية المنتظمة حسب حجم العينة في كل فئة من الفئات السابقة .

وحول المنهج المستخدم في هذه الدراسة وأدواتها قالت: إن الدراسة ستستخدم المنهج الوصفي التحليلي ،وهو منهج يعتمد على وصف الظاهرة ومحاولة اكتشاف العلاقة بين الاحالة الى التقاعد وبين مختلف الظروف والعوامل التي تحيط بهم التي يفترض أن لها صلة بها ولها أثر في تشكيلها ومحاولة تفسير ذلك بالكشف عن طبيعة هذه الاوضاع ودرجة تداخلها وتشابكها وتحديد اسهام هذه الظروف والاوضاع التي تؤثر على مسيرة حياتهم ونمط معيشتهم، ويأتي اختيار المستخدم في هذه الدراسة بهدف وصف هذه الفئة وصفاً كمياً ونوعياً .

أما أدوات الدراسة فهي تتمثل في الاستبيان بالمقابلة مع المتقاعدين واستمارة استطلاع رأس للموظفين وكبار السن حول التقاعد وملاحظات الباحثين المباشرة .

اللجان الخاصة باستقبال تظلمات المتقاعدين:

أبين تتصدر المحافظات في إنجاز معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين

المتابع لقضية المتقاعدين والمنقطعين عن العمل من المنتسبين للقوات المسلحة والأمن التي أصبحت حديث الساعة لما تشهده من مزايدات وتوظيفها من قبل القوى الحاقدة على الوحدة ومكتسبات شعبنا، سيجد المتابع والمراقب الدقيق ان هذه القضية أعطي لها فوق حجمها من قبل وسائل إعلام المعارضة ،لاسيما بعد التوجيهات الواضحة والشجاعة لفخامة الأخ/ الرئيس علي عبدالله صالح، وقرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجان والنزول الى المحافظات للقيام بمهمة استقبال شكاوى وتظلمات المتقاعدين والمنقطعين عن الجيش والأمن للبت فيها والمعالجة السريعة لكل حالة تضررت خلال الفترة مابعد حرب الردة والانفصال 1994م.. هذه اللجان التي باشرت أعمالها أواخر شهر يوليو الفائت وتستمر حتى نهاية اغسطس الحالي تقوم بعملها ليلاً ونهاراً لوضع الحلول النهائية الحاسمة لهذه القضية ،التي شغلت الكثيرين واعطت الفرصة للعناصر الانفصالية الموتورة في استغلالها للابتزاز وخلق الاثارة وتعبئة الرأي العام.

محافظ أبين: نولي لجان المتقاعدين كل الاهتمام وعلى المستفيدين من القرار رفض ماتروج له العناصر المأجورة

رئيس اللجنة : قرار الرئيس واضح ومنصف للمتقاعدين والمنقطعين

المتقاعدون : نشكر فخامة الرئيس وسنظل مع الوطن مدافعين عن وحدته تحت قيادته الحكيمة

قيادات عسكرية وأمنية: بنزول اللجان حسمت مطالب المتقاعدين التي حاول أعداء الوطن تسييسها والمتاجرة بها

استطلاع/ علي منصور مقراط

خلال نزولنا الى مواقع عمل اللجان ولقاءاتنا الصحفية مع عدد من الحالات التي وصلت الى اللجنة ،وجدنا ان الكثير منها قد حسمت اوضاعها وفق القانون وآخرى من المتضررين من الصراعات السياسية التي حدثت في الجنوب سابقاً أي قبل الوحدة المباركة ولكن اللجان تستقبل الجميع للنظر في كل حالة على حدة.. وفي الوقت الذي تقوم هذه اللجان بمسؤولياتها المحددة لتنفيذ القرار الرئاسي عملياً مازالت الاصوات النشاز من المحسوبين على المتقاعدين أصحاب المطالب والحقوق تعمل بشكل مضاد.

لجنة متقاعدي أبين .. عمل يسابق الزمن

قبل وصولنا الى مقر محور أبين العسكري الذي حدد فيه عمل اللجنة الفرعية لاستقبال المتقاعدين والمنقطعين العسكريين والأمنيين المنزلة من وزارة الدفاع كان الاستاذ / خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات قد أدلى بتصريح لوسائل الإعلام اشاد فيه بالجهود المكثفة المبذولة من أعضاء اللجان في المحافظات بانجاز الكثير من عملها الوطني وحيا الرقم المتقدم لعدد انجاز الحالات التي حققته اللجنة الفرعية بمحافظة ابين التي احتلت صدارة المحافظات.. هذا المؤشر الايجابي وشهادة الوزير جعلا هذه اللجنة تضاعف جهودها متحملة الازدحام وحرارة الصيف حيث لاتوجد أجهزة تكييف في الغرف التي تعمل فيها، ومع ذلك تستقبل تدفق المتقاعدين والمنقطعين بصدور رحبة ونفس طويل وصبر وتذليل كافة الإجراءات أمامهم دون أي روتين معقد.

محافظ أبين .. حضور وتواصل دائم

وقبل ان نلتقي الاخوة أعضاء اللجنة ونسجل أحاديثهم وانطباعات المتقاعدين عن قيمة القرار الرئاسي الذي يأتي ضمن هذه الجولة الصحفية كنا قد وجدنا الأخ / محافظ م / أبين فريد مجور في مقر عمل اللجنة والذي تفقد سير العمل ووجه بتذليل كافة الصعوبات وتقديم كافة التسهيلات لضمان نجاح المهام الوطنية الماثلة امام اللجنة.

ولتعرف على دور السلطة المحلية وتعاونها مع اللجان تحدث الينا محافظ ابين م / فريد مجور قائلاً:

« نحن نعرف حجم المهمة الكبيرة التي اسندت للجنة الفرعية لمعالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والأمنيين في اطار محافظة ابين أسوة ببقية المحافظات تنفيذاً للتوجيهات الكريمة لفخامة الأخ / الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله الذي يعالج هذه المشكلة التي مازالت الكثير من قوى المعارضة والصحافة تعزف عليها للتأثير على الرأي العام والاسأة للوحدة والوطن.. وقد استقبلنا اللجنة منذ وصولها وعقدنا لقاء معها اضافة الى الاجتماع الموسع في عدن الذي ترأسه وزير الادارة المحلية ونتواصل معها باستمرار.. بل والنزول بين لحظة وأخرى الى موقع عملها لمعرفة الخطوات العملية وتذليل المعوقات والاشكاليات ان وجدت والحمد لله الامور تسير بصورة طبيعية ونشعر بارتياح كبير وهناك استشعار بالارتياح أيضا من الإخوة المتقاعدين والمنقطعين الذين يتم النظر في حالتهم وحقوقهم ووضع الحلول والمعالجات لها أولاً بأول وهذا يعود الى حكمة فخامة الاخ / الرئيس حفظه الله الذي عودنا على مثل هذه القرارات الشجاعة والجسورة لانصاف كل من له حقوق .. ولكن على أولئك المزايدين والمتاجرين باسم المتقاعدين الكف عن افعالهم التي تلحق الضرر كما قلنا بالوطن والوحدة الوطنية ».

إقبال كبير وإنجاز جيد

الاخ / رئيس لجنة معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين بمحافظة ابين العقيد / صالح محمد شعيت القائد العسكري المرن الذي صقلته التجارب والاحداث الوطنية ويشهد الجميع بتعامله المسؤول بشكل رفيع وتواضعه الجم في هذه المهمة الوطنية التي اسندت اليه من القيادة السياسية والعسكرية العليا يتحدث العقيد صالح محمد شعيت قائلاً:

في الوقت الذي اتوجه بالشكر الكبير والتقدير والاعتزاز لقيادتنا السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الاخ / الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله على قراره وتوجيهاته الحكيمة لوضع الحلول والمعالجات لحقوق المتقاعدين والمنقطعين من مؤسستي الجيش والأمن وعلى هذه الثقة التي اوليت لنا بتحمل هذه المسؤولية التي كلفنا بها لاستقبال شكاوى وتظلمات اخواننا وزملائنا الاعزاء التي نشعر اننا ومنذ وصولنا ونحن الآن في الاسبوع الثاني من العمل قد قطعنا شوطاً لابأس به حيث نعمل وفقاً لهذه التوجيهات الكريمة بالنظر ومعالجة أوضاع الحالات من احداث حرب الدفاع عن الوحدة في 94م وتسير العملية بشكل دقيق وممتاز.. واللجنة تقوم بالنظر في الحالات وحسب ماهو محدد لمن يرغب بالعودة الى الخدمة وسبق ان احيل الى التقاعد دون ان يكمل أحد الأجلين يتم اعادته مباشرة واعادة المختصين الفنيين الذين يحملون مؤهلات علمية للاستفادة من خدمتهم وايضاً تسوية الرتبة والراتب لمن بلغوا أحد الأجلين واحيلوا الى التقاعد قبل ان يحصلوا على كافة مستحقاتهم.. كما يجري النظر والبت في أوضاع المنقطعين عن العمل وفقاً والآلية الموجودة.. ونثمن هنا التعاون الكبير الذي ابداه الأخ / محافظ ابين المهندس / فريد مجور الذي يتابع أعمال اللجان أولاً بأول والشكر ايضا لقيادة المحور واللواء ومدير أمن المحافظة وللأعزاء المتقاعدين والمنقطعين أنفسهم الذين ابدوا تفهماً ايجابياً لعمل اللجنة ومساعدتها للوصول الى انجاز المهمة المرتبطة بهم.

. واعتبر العقيد الركن / حيدرة أحمد لهطل / قائد محور ابين العسكري عضو اللجنة هذه الخطوات التي جاءت لترجمة توجيهات فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة حفظه الله بانها تعبر عن مصداقية القيادة السياسية امام معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين العسكريين والأمنيين ومنحهم حقوقهم القانونية ولوقف الطريق امام كل العناصر التي وجدت في هذه القضية نافذة لتصعيدها وجرها الى أهداف ومرام سياسية.. وعبر القائد حيدرة لهطل عن امله في ان يلحق قرار يشمل المتضررين من الصراعات السياسية في دولة الجنوب سابقاً قبل تحقيق الوحدة المباركة في 22 مايو 90م كوننا وجدنا واستقبلنا الكثير من الحالات التي تتطلع الى النظر باوضاعها بعد ان تم تسريحها قسراً في احداث 26 يونيو 78م و13 يناير 86م وكلنا ثقة بان يضيف فخامة الرئيس الى قراراته وانجازاته العظيمة أوضاع ضحايا صراعات قبل إعلان دولة الوحدة.

من جانبه أكد الاخ / العميد الركن / احمد علي الشمج ان القيادة السياسية والعسكرية العليا ممثلة بفخامة الأخ / الرئيس القائد / علي عبدالله صالح حفظه الله قد وجه ومنذ انتهاء حرب الانفصال عام 94م بمعالجة كافة الاوضاع المتعلقة بالعسكريين واعتقد ان الانسان المنصف يتذكر عودة المئات من النازحين في الخارج الى الوطن بعد قرار العفو العام الرئاسي الذي صدر والحرب مازالت مشتعلة وصرفت حقوق جميع العائدين مدنيين وعسكريين واليوم سيتم تنفيذ التوجيهات من قبل اللجان على الواقع العملي ويتم اعطاء كل ذي حق حقه.. لكن المسألة ان هناك من لايروق لهم ذلك ومنهم المعادون لوحدة الوطن الذين اندسوا بين هؤلاء ومازلوا يشعلون الفتن وينبشون الماضي بملفاته التي اغلقت بعد 22 مايو90م ولن يستطيعوا الوصول الى مراميهم ومخططاتهم التي يعرفها كل أبناء شعبنا اليمني ويتصدون لهم بقوة لاخراس أصوات النشاز الموتورة للحفاظ على منجزات الثورة والوحدة والديمقراطية التي تحققت ومازالت تتحقق في عهد الزمن الوحدوي المجيد والقيادة التاريخية الحكيمة لفخامة الأخ / الرئيس / القائد الاعلى للقوات المسلحة المناضل / علي عبدالله صالح حفظه الله.

. فيما يرى الأخ العميد الركن الدكتور / أحمد علي المقدشي / مدير الامن العام لمحافظة ابين ان قضية المتقاعدين والمنقطعين من القوات المسلحة والأمن وكذا القطاع المدني تعتبر محسومة نهائياً بعد صدور التوجيهات الصادقة والصريحة لفخامة الأخ / الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله وقرار مجلس الوزراء بتشكيل لجان للنزول الى المحافظات لهذا الغرض والتي باشرت أعمالها واستطاعت في غضون ايام استقبال ومعالجة المئات من الحالات.. ونعتبر كل مايقوم به عناصر خارجة عن النظام والقانون باسم المتقاعدين له اغراض سياسية وقوى خارجية وداخلية ارتهنت مع العملاء والخونة المتأمرين على الوحدة وزعزعة الأمن والاستقرار والسكينة الامر الذي لن يستطيعوا الوصول اليه بعد ان تعمدت الوحدة بالدم.. كما نستغرب قيام صحف المعارضة والأهلية بالترويج لهذه القوى وخلق البلبلة والقلاقل لتشويه سمعة الوطن وخير الوحدة المتدفق بالعطاء الذي لاينضب.

. وعن هذه القضية تحدث الأخ / العقيد عبدالحافظ السقاف قائد الأمن المركزي بمحافظة ابين قائلاً:

نشكر القيادة السياسية الحكيمة بزعامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة حفظه الله على قراره الصائب والشجاع بالتوجيه بانزال اللجان الميدانية لاستقبال ومقابلة الاخوة المتقاعدين والمنقطعين عن العمل بالقوات المسلحة والامن وكذا لجان أخرى بالقطاع المدني ويمثل ذلك خطوة عظيمة للنظر في حقوق هؤلاء واسكات من حاولوا المتاجرة بقضية المتقاعدين وتسييسها لخدمة مصالح المتأمرين على الوطن ووحدة الشعب التي تعمدت بالدم ونحن نهيب بالاخوة المتقاعدين بعدم الانجرار وراء هذه الدعوات التي تضر بالوطن وتثير الفتن والنعرات الطائفية التشطيرية التي انتهت والى الابد بعد الوحدة في 22 مايو 90م مهما حاول المزايدون والمتامرون فسيكون مصيرهم لعنة الشعب ومزبلة التاريخ.

. الأخ / المقدم محمد المصعبي / قائد فرع شرطة النجدة م / ابين تحدث في هذا الاطار بالقول:

أقولها وبكل صراحة وثقة ان كل مايتم اثارته من قبل ماتسمى بجمعيات المتقاعدين وكل من يدفعهم من العملاء والمأجورين ضد الوطن ووحدته لن يحركوا مثقال ذرة من خيارات وقناعات ابناء شعبنا بوحدته ومنجزاته ولن يلتفت الى نعيقهم أحد.. بل وكما تلاحظون ان اللجان المنزلة لمعالجة قضايا المتقاعدين تواصل مهامها وتستمر لاكثر من شهر لاستقبال ومعالجة جميع الحالات الخاصة بالمتقاعدين فماذا يريد هؤلاء وماترسمه لهم القوى العميلة من اوهام مريضة مصيرهم الفشل.

المتقاعدون يثمنون قرار الرئيس

. الاخ العميد متقاعد / محسن صالح بلعيدي / رئيس جمعية متقاعدي القوات المسلحة والأمن لمديريتي خنفر وزنجبار الذي كان متواجداً في مقر عمل اللجنة التقته الصحيفة وتحدث قائلاً:

أولاً اتقدم كمتقاعد ونيابة عن زملائي المتقاعدين من القوات المسلحة والامن بمديريتي خنفر وزنجبار بالشكر والتقدير والامتنان لفخامة الاخ / الرئيس علي عبدالله صالح على توجيهاته الصادقة في معالجة قضايا المتقاعدين والمسرحين من الجيش والامن والذي تأتي في اطار المواقف الرائعة التي عهدناها من الاخ الرئيس الذي اعطى توجيهاته منذ وقت مبكر لمعالجة هذه القضية وهي توجيهات صريحة وواضحة.. وقد قمنا برفع كشوفات تفصيلية عن كافة الحالات وارسلت في وقت سابق بواسطة مندوب الى وزارة الدفاع وحلت جزءاً كبيراً من مشاكل الضباط والافراد وماتبقى حاليا عدد قليل منهم من احيلوا الى التقاعد دون بلوغ احد الآجلين واخرون حرموا من درجاتهم المستحقة.. وحاليا يتم النظر بهذه الحالات من قبل اللجنة بالمحافظة وسنكون عوناً لهذه اللجنة وفقاً لقاعدة المعلومات وقد لمسنا معها جدية كبيرة في سرعة معالجة أوضاع ماتبقى من المتقاعدين والمنقطعين.

. ويقول العميد متقاعد / صالح حسن محسن السالمي عن هذا الجانب:

حقيقة اننا قابلنا اعضاء اللجنة ووجدنا كل الاهتمام والجدية في استقبال التظلمات وصرف الاستمارات لتعبئتها من قبل كل شخص ونحن نحيي فخامة الأخ / الرئيس علي عبدالله صالح على هذه الخطوة الشجاعة لانصاف كل من له حقوق او درجات في الرتبة او تم احالته للتقاعد قبل السن القانونية وهذا يمثل وقفة مسؤولة لقيادتنا السياسية وأدعو كل زملائي ممن يشعرون بأي ظلم ان يبادروا بالتوجه الى اللجنة الخاصة بمعالجة قضية المتقاعدين والاستفادة من هذا القرار الذي يلبي طموحاتنا جميعاً.

. من جانبه تحدث العميد / علي محمد صالح القملي من لجنة معالجة حالات التقاعد قائلاً:

أولاً نقول شكراً جزيلاً من الاعماق لقائد مسيرة التنمية والبناء فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله على هذه اللفتة الطيبة بتوجيهاته القوية والمنصفة للحكومة ووزارتي الدفاع والداخلية في اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة قضايا المتقاعدين والمنقطعين من القوات المسلحة والامن وهذا مانلمسه من اهتمام ورعاية من فخامته تجاه منتسبي المؤسسة الوطنية الكبرى.. ونحن على ثقة عالية في ان يكون هذا القرار الشجاع حيز التنفيذ من الجهات المعنية التي لابد ان تترجم ذلك بصورة عاجلة خدمة لشريحة هامة من ابناء الوطن ولكي تفوت الفرصة على كل من يحاول استغلال قضية حقوق المتقاعدين لاغراض سياسية تلحق الضرر بالوطن والوحدة الوطنية التي تعد من الثوابت الوطنية والخطوط الحمراء التي لايسمح بتجاوزها او المساس بها.

. المسؤول الامني للجنة الفرعية للمتقاعدين م / ابين الرائد / ناصر حسن صالح جحين تحدث عن سير اجراءات العمل بالقول:

نرفع التحايا الحارة والتقدير والاعتزاز للأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة حفظه الله بتوجيهاته الكريمة بوضع الحلول والمعالجات النهائية الحاسمة لقضية المتقاعدين والمنقطعين العسكريين .. هذه التوجيهات العملية التي خرجت الى حيز التنفيذ الملموس استقبلها الجميع بتقدير عال حيث تعمل اللجنة في ابين بجهود مضاعفة ومكثفة ونحن كجهة أمنية حرصنا على تذليل جميع الصعاب امام اللجنة وترتيب وتنظيم عملية صرف الاستمارات ومن ثم تعبئتها وتسليمها للجنة للنظر فيها ومعالجتها لكل حالة بعيداً عن الفوضى والزوبعات التي لاتخدم كل من له حقوق بل تسيء كثيراً للوطن ووحدته التي ترسخت في اعماق كل يمني ولايستطيع أولئك الموتورون المتاجرة بمثل هذا المنجز الوطني العظيم.. وهنا نشكر التعاون الكبير الذي يوليه الاخ / محافظ ابين م. فريد مجور وتواجده المستمر مع اعضاء اللجنة وكذا الاخ / قائد المحور العقيد ركن / حيدرة لهطل على جهوده المتميزة في هذا الجانب.

استلمت حقوقي ولا أريد العودة

وخلال تجولنا في أوساط المتقاعدين والمنقطعين الذين توافدوا الى مقر لجنة معالجة قضيتهم في محافظة ابين التقيت الاخ / المساعد متقاعد سالم حيدره صالح وسألته عن وضعه فأجاب قائلاً:

لقد تم احالتي في عام 2004م الى التقاعد بعد ان بلغت قانون التقاعد واستوفيت الخدمة في القوات المسلحة ولكن كان المعاش الذي اتقاضاه ضئيلاً جداً لايزيد عن 18 الف ريال ولكن وبتوجيهات فخامة الاخ الرئيس بصرف الزيادة فقد ارتفع من شهر يوليو 2007م الى اكثر من 20 الف ريال وانا أشعر انني استلمت حقوقي من الشهر الماضي ولازلت اتطلع للزيادة نظراً لظروف المعيشة والغلاء ولكني لااحب العودة للعمل بعد استيفائي الخدمة في صفوف القوات المسلحة.

مسرحون من الصراعات السياسية ماقبل الوحدة

وجدنا هناك حالات ممن تم تسريحهم قبل إعلان الوحدة المباركة في 22 مايو 90م بسبب الصراعات السياسية التي حدثت في فترة نظام الحزب الشمولي في الشطر الجنوبي سابقاً وجاء الكثير منهم الى مقر اللجنة على امل النظر في اعادتهم او معالجة أوضاعهم ومن هؤلاء الاخ / المساعد أول محمد محسن حسن الذي تم تسريحه في ثمانينات القرن الماضي ويقول:

. أنا من ضمن مجاميع تم الاستغناء عنهم من الخدمة العسكرية وتسريحهم بشكل قسري من القوات المسلحة نتيجة المواقف التي خلفتها الاحداث والصراعات السياسية السابقة التي حدثت في الشطر الجنوبي سابقاً وبحوزتنا دفاتر التسريح وعندما سمعنا بالقرار الذي اصدره فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح بشأن انزال لجان للنظر والبت في قضايا المتقاعدين والمنقطعين عن العمل في القوات المسلحة والامن اتينا الى هنا وكلنا امل ان يشمل القرار الرئاسي الحكيم ضحايا الصراعات في الجنوب سابقاً كوننا أصبحنا بدون معاشات منذ نحو 20 عاماً واوضاعنا المعيشية صعبة جداً وليس لدينا اية مصادر أخرى غير هذه المرتبات التي تضمن العيش الكريم في وطننا وهذا مانأمل تحقيقه اليوم على يد القائد الوحدوي المنصف لابناء اليمن جميعاً فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

احمد علي الشمج

عبدالحافظ السقاف

د / احمد المقدشي

صالح محمد شعيث

محسن صالح بلعيد

حيدرة احمد لهطل

محمد المصعبي

احمد جرادة

محمد ناجي